

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة – الجزائر –

العنوان:

دور المراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسة الجزائرية
"دراسة حالة مؤسسة نفضال - الجزائر"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية
تخصص: محاسبة، تدقيق ومراجعة.

تحت إشراف الأستاذ:

دحية عبد الحفيظ

من إعداد الطالب:

جلال امحمد

السنة الجامعية: 2013 – 2014

الفصل بين الملكية والتسيير والتوسع الكبير في المؤسسات الاقتصادية، أدى الى ظهور مشكلة علاقات الوكالة بين الأطراف المتعاقدة في المؤسسة، وهذه العناصر الأساسية التي جاءت بها نظرية الوكالة لجانسن وماكلينغ -Jensen et Macling 1976- اذا يريا أنه نتيجة لوجود علاقة تعاقدية بين المالكين والمدراء فقد نشأت العديد من المشاكل، تركزت أهمها في مشكلة تضارب المصالح، إذ يعمل المدراء على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم بعدم بذل الجهد على حساب مصلحة المالكين.

تضارب المصالح هذا أدى الى ظهور الفساد المالي والاداري للمؤسسات والذي أحدث انهيارات مالية وفضائح ادارية وهذا في العديد من دول العالم، ولعل أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة ENRON للطاقة وشركة WORLDCOM للاتصالات في الولايات المتحدة الامريكية سنة 2002، والتي تبين فيما بعد أن العيب ليس في المعايير المحاسبية الدولية ولكن في سلوكيات مطبقيها – المسيرين- ولأجل تخفيض هذه المشاكل فقد وضعت العديد من الدول مبادئ أساسية للحوكمة corporate governance بهدف حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وهذا من خلال اصدار مجلس الشيوخ الأمريكي في جويلية 2002 قانون la loi Sarbanes-Oxley (SOX)، الذي يلزم المؤسسات المدرجة في الاسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة المؤسسات وهذا ما أحدث تغيرات جوهرية في بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص.

اذ تعتبر الحوكمة مجموعة من القوانين والضوابط والأعراف والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية المعلنة، التي يحتاج إليها مستخدموها وخاصة المستثمرون المتعاملون في سوق الأوراق المالية.

تحتاج حوكمة المؤسسات إلى العديد من الآليات، الوسائل والأدوات للتطبيق الجيد لها، سواء داخل المؤسسة كمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، أو خارجها كالمراجعة الخارجية والأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات بما يضمن تطبيق مبادئ الحوكمة.

انطلاقاً من أهمية حوكمة المؤسسات وضرورة نقلها حيز التطبيق فإن المراجعة الداخلية تعد أحد ركائز هذا التطبيق، إذ ينبغي أن يرتقي دور المراجعة الداخلية في الشركات إلى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقييم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية،

وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل صحيح، وكذلك تفعيل دور المراجعة الداخلية في الاطلاع على هذه الاستراتيجيات ومنحها إمكانية تدقيق تنفيذها ومدى تحقق الأهداف المرجوة منها، وكذلك تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها، وتوفير آليات تفعيل أداء المراجعة الداخلية في ظل متطلبات حوكمة المؤسسات للحد من الفساد المالي والإداري.

من أجل تفعيل دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، بادر معهد المراجعين الداخليين بتطوير المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لمواجهة متغيرات بيئة الأعمال الحالية، وهذا جعلها آلية لإضافة قيمة للمؤسسة من خلال خدمات التأكيد والاستشارة التي تقدمها، وما تقوم به من تقييم ومراجعة لوظائف المؤسسة.

كما أن قانون SOX لم يحدد بشكل قاطع دور وظيفة المراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسات، إلا أن توسيع متطلبات الحوكمة بالنسبة لكل من لجنة المراجعة، المراجع الخارجي، والإدارة يقتضى أيضاً توسيع دور وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها طرفاً رابعاً في حوكمة المؤسسات. فعلى سبيل المثال ألزم القسم رقم 302 من قانون SOX الإدارة بالتحقق من فعالية إجراءات وآليات الرقابة على الإفصاح في التقارير السنوية وربع السنوية. وألزم القسم رقم 404 من ذات القانون الإدارة بتوثيق، تقييم، والتقرير عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وألزم المراجع الخارجي بتقييم وإبداء الرأي بشأن الإجراءات التي تتبعها الإدارة في تقييم الرقابة الداخلية، كما ألزم القسم رقم 301 لجنة المراجعة بإعداد برنامج إنذار يعمل على التقرير عن المشاكل المحاسبية المالية المحتملة، بينما ألزمها القسم رقم 406 بالإفصاح عن مدى الالتزام بالقواعد الأخلاقية.

1. أهمية الدراسة

أظهرت التجارب الأخيرة في العالم أن ضعف الحوكمة في المؤسسات يؤدي إلى أزمات اقتصادية ومالية تصل إلى تدمير الاقتصاديات، وعليه فإن تفعيل مبادئ الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها، يعمل على تطوير أداء المؤسسات، مما ينعكس إيجابياً على قرارات المستثمرين والقطاع المالي وحركة سوق الأوراق المالية، وبالتالي تنشيط الاقتصاد.

اذ تتزامن هذه الدراسة مع الجهود التي تبذل في الجزائر والمتمثلة في اندماج المؤسسات محلياً أو مع مؤسسات أجنبية أخرى، وكذا دخولها الأسواق المالية الدولية، بالإضافة إلى إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائرية، هذا ما جعل " القواعد الجديدة لإدارة المؤسسات" تمثل عاملاً حاسماً لدعم القطاع الخاص والعام وأداة قوية لجلب الاستثمار

الأجنبي المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوجيه المدخرات بطريقة مؤثرة نحو استثمارات جديدة، وباعتبارها يساهم في عدة جوانب اقتصادية والمتمثلة في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية ورفع مستوى الشفافية في المؤسسات.

من هنا جاءت أهمية البحث لتسليط الضوء على الحوكمة، وكذلك محاولة إبراز الدور الهام للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئها والعمل على تتبع التطورات والاتجاهات الحديثة في مجال المراجعة الداخلية سواء في مجال المعايير المهنية الدولية أو الممارسات الحديثة والأساليب المتبعة ومحاولة تطبيق هذا التطور في المؤسسة الجزائرية، مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات.

2. أهداف الدراسة

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي والسعي لاختبار الفرضيات المتبناة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على حوكمة المؤسسات، والتعرف على أسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في الدول المتقدمة؛
- بحث ومناقشة دور المراجعة الداخلية كأحد أبرز دعائم تحقيق مفهوم الحوكمة وتبيين الاتجاهات الحديثة لها وخصوصا فيما يتعلق بمعاييرها الدولية للمراجعة؛
- التعرف على أهمية المراجعة الداخلية في تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة كمدخل لتوسيع الشفافية والمسؤولية والمحاسبة والإفصاح وتقييم أداء الإدارة، ودورها في إدارة المخاطر وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة المؤسسات. ودور ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في المؤسسات؛
- تبيان كيفية عمل ومسؤوليات هيكل المراجعة الداخلية في المؤسسة الجزائرية.

3. أسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال تخصص محاسبة، تدقيق ومراجعة والميول الشخصية له؛
- الرغبة في تقديم قيمة مضافة في هذا الموضوع المهم للمؤسسة الجزائرية؛
- أهمية الموضوع، وهذا نظرا للتطورات التي شهدتها العالم والذي أفرز ما يعرف بحوكمة المؤسسات وكذا الدور الجديد للمراجعة الداخلية مما أدى إلى تطور خدماتها وزيادة فعالية حوكمة المؤسسات؛

- أهمية هذا الموضوع في ظل الفترة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والوطني من تحولات وانفتاح على الأسواق العالمية، مما يفرض زيادة الالتزام بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة للنهوض بالاقتصاد الوطني؛

- انتشار ظاهرة عمليات الفساد وما انجر عنها من انهيار شركات عملاقة؛
- حاجة المؤسسات الجزائرية للمراجعة الداخلية قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي شهدتها المحيط الذي تنشط فيه؛
- حداثة تجربة المراجعة الداخلية في الجزائر.

4. الاشكالية الرئيسية

بغية الالمام بالموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا، تم طرح الاشكالية الرئيسية الآتية: "ماهي الاسهامات الفعالة للمراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسة الجزائرية؟".

على ضوء هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية الموالية:

- ماهي مختلف أدوار المراجعة الداخلية الضرورية لحوكمة المؤسسة الجزائرية؟
- ماهي محددات المراجعة الداخلية لحوكمة المؤسسة الجزائرية من وجهة نظر الاكاديميين والمهنيين في الجزائر؟
- هل مراجعة داخلية فعالة تلتزم حوكمة ذات جودة؟
- ماهي المعايير المهنية الدولية المتبناة والتي تتماشى والمؤسسة الجزائرية؟
- ما مدى الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة في المؤسسة الجزائرية؟

كمحاولة لتقديم دراسة بناءة لهذا الموضوع، وضعت الفرضية الأساسية الآتية:

تساهم المراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسة الجزائرية من خلال: ادارة المخاطر، تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، قياس كفاءة وأداء المؤسسة وتوفير معلومات شفافة وملائمة للمسيرين.

كإجابة للتساؤلات الفرعية، كانت الفرضيات الفرعية:

- يتمثل الدور الرئيسي للمراجعة الداخلية في حوكمة المؤسسة في القضاء على تضارب المصالح والتقريب فيما بينها؛
- تتمثل أهم محددات المراجعة الداخلية في تقنياتها ومهمتها وفق المعايير المهنية الدولية والتي تساهم في حوكمة المؤسسات؛

- المراجعة الداخلية احدى آليات الحوكمة ومن أجل حوكمة ذات جودة يجب توفر وتنسيق بين مختلف آليات الحوكمة؛
- تعتبر معايير السمات والأداء المعايير المتبناة في المؤسسة الجزائرية والتي تهدف لتحقيق حوكمة فعالة للمؤسسة؛
- لجودة المراجعة الداخلية علاقة طردية بينها وبين مدى الالتزام بمعايير المهنية الدولية للمراجعة الداخلية.

5. المنهج المتبع في الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي قصد وصف حوكمة المؤسسات والمراجعة الداخلية، وكذا تحليل دور المراجعة الداخلية كألية لتحقيق حوكمة المؤسسات.

كما سيعتمد على المنهج الاستنباطي وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة من الدوريات والرسائل العلمية والكتب المتعلقة بحوكمة المؤسسات وعلاقتها بالمراجعة الداخلية.

أما الجانب التطبيقي فسيعتمد فيه على منهج دراسة حالة لمؤسسة نפטال لإسقاط مجمل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة.

6. هيكل البحث

للإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية، يتم تقسيم هذا البحث الى فصلين نظريين وفصل ثالث تطبيقي. يعرض الفصل الأول الاطار العام لحوكمة المؤسسات، ويتم تخصيص الفصل الثاني للمراجعة الداخلية كألية لحوكمة المؤسسات، أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة حالة لمؤسسة نפטال الجزائر.

7. نتائج الدراسة

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة المؤسسات والمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل تطبيق الحوكمة في المؤسسة الجزائرية تم التوصل الى النتائج التالية:

- تعتبر المشاكل التي جاءت بها نظرية الوكالة، كمشكلة تضارب المصالح، الاختيار المعاكس وعدم تماثل المعلومات وكذا مختلف الفضائح الادارية والأزمات المالية من أهم أسباب ظهور وتطور مفهوم حوكمة الشركات؛
- يمكن اعتبار حوكمة المؤسسات النظام الذي يدير الشركة ويتحكم في أعمالها واستراتيجيتها التي تحقق للشركة أكبر ربحية وأقل خسائر، كما يعنى بمراقبة أداء الشركة

وادارتها ورقابة مجلس الادارة والافصاح عن جميع المعاملات ذات علاقة بين أعضاء مجلس الادارة والشركة والافصاح عنها وكذلك الافصاح عن مكافآت وراتب كبار التنفيذيين لجميع المساهمين، كما يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعمل معا من أجل حماية وحفظ الحقوق وتوزيع المسؤوليات بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة من حملة أسهم والسندات والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح وغيرهم، بحيث يوفر الضمان لكل هذه الأطراف أن المؤسسة تسير نحو تحقيق مصالحهم بكل شفافية وعدم التلاعب في ادارة الشركة أو اتخاذ القرارات؛

- يختلف تطبيق حوكمة الشركات من اقتصاد إلى آخر، رغم أن هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة محددات الحوكمة والآليات المعتمدة فيها؛
- لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من الآليات التي تضمن التطبيق السليم لها، سواء خارجية أو داخلية؛
- تعتبر المراجعة الداخلية من أهم آليات الحوكمة، بحيث تعتبر عملية المراجعة عملية منتظمة وبالتالي تستوجب وضع خطة عمل مسبقة ويكون التقييم مبني على الموضوعية والخالي من الذاتية حتى يتمكن المراجع من إبداء رأيه وإصدار حكم موضوعي حول البيانات والمعلومات التي يقوم بدراستها؛
- تعبر معايير المراجعة الداخلية عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب مراعاتها من طرف القائمين بالمراجعة الداخلية، بحيث يقوم معهد المراجعين الداخليين IIA بإصدار هذه المعايير؛
- امتد دور المراجعة الداخلية من كونها أداة للرقابة الداخلية ليشمل التعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقييم ادارة المخاطر وتقديم الاستشارات اللازمة لمجلس الادارة، لجنة المراجعة والمراجع الخارجي من اسهام في حوكمة المؤسسات؛
- تعتبر المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة ومجلس الادارة، من بين الأطراف ذات العلاقة المباشرة مع المراجعة الداخلية، إذ بينها علاقة تكاملية وتعاونية معها من أجل العمل على ضمان تفعيل الحوكمة.